اضـافة الى ذلك، اتجهت السلطات الاسرائيلية الى فصل الدروز عن المسلمين مذهبياً، وذلك بجعلهم مستقلين في تشريعاتهم وقوانينهم المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ وفصلهم عن المحاكم الشرعية الاسلامية. وقد تم ذلك على ثلاث مراحل:

○ الأولى في العام ١٩٥٧، حين قام وزير الاديان الاسرائيلي، بموجب الصلاحيات المخوّلة له وفقاً لقانون المنظمات الدينية لسنة ١٩٢٦، بالاعتراف باستقلال الطائفة الدرزية، استقلالاً دينياً.

○ الثانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١، حين تمّ تشكيل المجلس الديني الدرزي، الذي ضمّ الزعـامـة الروحيـة للطائفة المكوّنة من ثلاثة أشخاص، برئاسة الشيخ أمين طريف وعضوية الشيخين كمال مصري وأحمد خير.

○ الثـالثة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١، حين سنّ الكنيست قانوناً يوافق على تشكيل محاكم درزية دينية، و اصبح المجلس الديني الدرزي (١٩٦٤) محكمة استئناف، من صلاحيته البتّ في الأمور الشخصية لابناء الطائفة. ولذلك، يتوجه الدروز، في ما يتعلق بأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق ومـيراث، الى محـاكم دينية خاصة بهم، بعد ان كانوا يتوجهون، سابقاً، الى المحاكم الشرعية الاسلامية.

وينبغي ان لا يفهم مما تقدم ان الطائفة الدرزية يتم استيعابها في المجتمع الاسرائيلي. فهناك ظلم واضح يقع على أبناء الطائفة، بدءاً من مصادرة الأراضي، الى حصرهم في القرى، الى خفض مستوى التعليم الذي يتلقونه، وحصر تشغيلهم في العمل الجسدي الشاق الموسمي[١٢].

على ان هذا لا يعني، في الوقت عينه، ان الطائفة الدرزية في اسرائيل لا تبدي تعاطفاً مع الدولة اليهـودية، بل انها تعمل بالتنسيق مع السلطات الاسرائيلية، على نحو ما ظهر من مناشدة رئيس المحافل الصهيونية ـ الدرزية، يوسف نصر الدين، للحكومة الاسرائيلية بمساعدة المائتي عائلة درزية في هضبة الجولان بسبب الحُرم الذي فرض عليها بسبب قبولها لبطاقات الهوية الاسرائيلية. وقال ان وضـع هذه العائلات لا يُطاق على الصعيدين، الاجتماعي والاقتصادي[١٣]. وكذلك قام شيخ عقل الطائفة الدرزية في اسرائيل، أمين طريف، بمنع وتحريم التوجه الى مجدل شمس في الجولان، للمشاركة في الاحتفال بذكرى أحد الأولياء، والذي يقام سنوياً في المقام الذي يقع بالقرب من بلدة مجدل شمس. وقـد اراد الشيخ أمين طريف من هذا الحُرم التعبير عن احتجاجه وعدم رضاه على تصرفات دروز الجولان «المتطرفة» ونضالهم ضد اسرائيل؛ وتعدّ هذه المرة الأولى التي لا يشارك فيها دروز اسرائيل في هذا الاحتفال، منذ العام ١٩٦٧[١٤].

الى ذلك، تعمل السلطات الاسرائيلية على عزل البدو عن التيارات القومية العربية الأخرى. ومن المؤشرات على ذلك، ما أشار اليه شمعون بيرس، في رسالته الى زعماء البدو في النقب، حين ذكر «ان المعراخ سوف يلحق البدو، من ذوي الكفاءات، بوزارات الحكومة والهيئات البلدية، وذلك للتعبير عن ارتباطهم بحياة الدولة وبعملية صنع القرارات التي تمسّهم»[١٥].

كما تلجأ السلطات الاسرائيلية الى وسيلة أخرى لتمزيق المجتمع العربي في اسرائيل، وذلك من طريق تبنّي سياسات لضرب مصالح الطوائف العربية بعضها ببعض. وهو ما ظهر، مثلاً، في اختيار حزب العمل للشيخ حماد ابو ربيعة في قوائم الكنيست، بدلاً من الياس نخله الذي أمضى ١٨ عاماً في عضـويـة الكنيست، الأمـر الذي أدى الى استياء بالغ لدى أفراد الطائفة الكاثوليكية تجاه البدو